أثر التربية على حقوق الإنسان في تغيير مواقف واتجاهات المتعلمين

الدكتورة فاطيمة العسري
كلية الآدب والعلوم الإنسانية – ظهر المهراز بفاس
المغرب

The impact of education on human rights in changing learners' attitudes and behaviors.

Abstract :

Human rights education is currently a key indicator in measuring the level of development in our country. Developed nations are no longer measured by the level of education they provide, but rather by the extent of rights and freedoms they grant their citizens. This makes raising awareness and promoting human rights education an urgent necessity.

Therefore, this field research aims to define human rights education within the school environment through two chapters. The first chapter examines students' perceptions, attitudes, and practices regarding human rights education. The second chapter addresses the role of teachers in human rights education, exploring their practices, challenges, and constraints.

This is done through two sections. The first deals with teaching methods and techniques and the evaluation of values, and the second focuses on training and its relationship to activating parallel activities as a basic pillar for consolidating human rights values, without neglecting the media and its role in influencing education, behavior and values.

الملخص:

يشغل موضوع التربية على حقوق الإنسان في الوقت الحالي، مؤشرا أساسيا في قياس مستوى التنمية ببلادنا، حيث أصبحت الدول المتقدمة لا يقاس تطورها بمستوى المتعلمين فيها، بل بما توفره لأفرادها من هامش الحقوق والحريات. وهذا الأمر هو ما يجعل منطق التوعية بحقوق الإنسان والتربية عليها مطلبا ملحا.

ولهذا يسعى هذا البحث في شقه الميداني إلى تحديد التربية على قيم حقوق الإنسان داخل الوسط المدرسي من خلال فصلين، يتناول الأول تمثلات ومواقف وممارسات المتعلم حول التربية الحقوقية. أما الفصل الثاني، فيتطرق لهيئة التدريس والتربية على حقوق الانسان من خلال الممارسة والتحديات والإكراهات التي تعترضهم. وذلك عبر مبحثين اثنين، يتناول الأول طرق وتقنيات التدريس وتقويم القيم، ويتمحور الثاني حول التكوين وعلاقته بتفعيل الأنشطة الموازية كركيزة أساسية لترسيخ القيم الحقوقية، دون اغفال الإعلام ودوره في التأثير على التربية والسوك والقيم.

الكلمات المفتاحية: التربية، القيم، حقوق الانسان، المدرسة، التعلم.

مقدمة:

ليس خافيا اليوم أن الألفية الثالثة قد عرفت ارتفاع منسوب الوعي بالقيم الكونية والتربية الدولية الحاثة على الاهتمام بقيم الحرية والعدالة والمساواة، والداعية إلى صون ثقافة السلم والأمن الدوليين. وقد شهدت معها ظواهر التوحش، وحملات الإبادة، ونوازع التعصب والتطرف المعادية لقيم السلم والخير. وتعاظمت معها الهجمات الإلكترونية والعسكرية المهددة لسلامة الإنسان وصلاح العمران، مما أدى إلى إحلال "قانون القوة" مكان "قوة القانون"، و"محبة القوة" مقام "قوة المحبة"، منتجة أخلاقيات ونظريات تقول ب"حتمية الصراع الحضاري"، و"البقاء للأقوى"، لا "للأصلح" و"الغاية تبرر الوسيلة."

ومن هنا أصبحت قيم التربية والثقافة المؤسسة للخير والحق والعدل والمساواة والحوار والاحترام وآداب الاختلاف والتعايش والتسامح والسلم...في عقول البشر وسلوكهم ضرورة اجتماعية وحضارية، ومطلبا إنسانيا ملحا للعودة بالمجتمعات الإنسانية إلى سلامها واستقرارها، وإلى صفاء علاقاتها وتعاونها وتحالفها وتضامنها ضد آفات التطرف والعنف والعنصرية والأنانية والعداء والظلم والحروب بأنواعها.

هنا غدت قضية حقوق الإنسان تشكل مدار الاهتمام البشري ومركز القلق الإنساني الرئيسي، وطنيا وإقليميا ودوليا، مؤكدة أهمية تحديث المقاربات التربوية، والتخطيطات الاستراتيجية في الخطاب التربوي، والإعلامي، والتشريعي، ذلك أنه بالرغم من القرارات والتوصيات والتشريعات الصادرة حول حقوق الإنسان فإنها لم تستطع أن تضع حدا لتحدياتها، وتخفف من أضرارها، وهنا يأتي دور التربية لزراعة العقول والوجدان بقيم الخير والحق والعدل والمساواة والحوار والتنوع والاختلاف، وفي بناء مجتمعات متعايشة وآمنة. ذلك أن المناهج والبرامج والخطط التربوية في المؤسسات التعليمية، ووسائل الإعلام المختلفة، والتربية الأسرية، مسؤولة بدرجة كبيرة عما يتهدد تعايش المجتمعات من حروب وجرائم ومخاطر نتيجة التغيرات السريعة والمستمرة التي شهدها ويشهدها العالم.

إن دراسة التربية في علاقتها بقيم حقوق الإنسان من وجهة نظر السوسيولوجيا، تطرح إشكالات متعددة ومتداخلة، ترتبط بنمط المؤسسات التي تعنى بالتربية ووظائفها وطرق وآليات اشتغالها، وكذا أنساق الأفكار والتوجهات والتصورات التي تؤطر مرجعياتها وتوجه أنماط سلوكها. "لهذا تبدو الحاجة إلى " عقل علائقي " يمكن من تحليل الوقائع الاجتماعية في ظل نوع من " التشبيك العلائقي "، حيث يتم إرجاع كل شيء إلى شبكة تعددية من العناصر والمعطيات، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن كل حركات أو سكنات أي عنصر من العناصر، إلا وتكون له تأثيرات مباشرة على مجموع مكونات الشبكة، بل إن حركاته وسكناته هاته، لا ترهن الحاضر فقط، بل تمتد إلى المآل في ثباته وتحوله، وتستند أيضا إلى الماضي في شقيه السانكروني والدياكروني. "[1] لذلك ارتأيت أن أقارب هذه الموضوع الذي يتطلب تحليل التأثير المتبادل بين عناصر متعددة ومتشابكة في نفس الوقت، من خلال التطرق لكل العناصر المتدخلة في الفعل التربوي بالمؤسسة التعليمية بدءاً من السياسة التربوية المعتمدة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين والكتاب الأبيض، مروراً بمنهاج مادة الفلسفة وبالبرامج والمقررات الدراسية، وصولاً إلى دراسة مواقف واتجاهات المتعلمين، دون إغفال طبيعة الممارسة التربوية التي ينشدها المدرس لتحقيق التربية على حقوق الإنسان.

1- أسباب ودواعي اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع هذا البحث جاء من منطلق راسخ بأهمية موضوع التربية عموما، وكذلك لكون القيم من المواضيع الأكثر حضورا في المؤتمرات والملتقيات والندوات العالمية والإقليمية والمحلية. كما أن موضوع حقوق الإنسان أصبح يحظى بأهمية بارزة في ظل التطورات التي شهدها العالم على كافة الأصعدة ثقافيا واقتصاديا وسياسيا... حيث صار التحلي بقيم حقوق الإنسان، ومدى تكريسها وترسيخها معيارا لرقي المجتمعات وتقدمها وصمام أمان لإشاعة روح الاستقرار وازدهار التنمية في شتى الميادين.

[1] - عبد الرحيم العطري، أنتروبولوجيا الحج الاسلامي: من التجربة الدينية إلى النقد المنفتح، منشورات باب الحكمة، ط1، تطوان. المغرب، 2021، ص 74.

هذا فيما يخص الأسباب الموضوعية، أما الأسباب الذاتية فتتمثل في ارتباطنا المستمر بالتربية والتعليم نتيجة مهنة التدريس التي نزاولها لسنين طويلة، حيث تسمح لنا هذه المهنة بمعاينة التلاميذ عن قرب وملاحظة مختلف السلوكات التي تصدر عنهم داخل الفصل وداخل المؤسسة التعليمية باعتبارها مجتمع مصغر.

2- أهداف البحث:

ويهدف هذا البحث عموما إلى:

- الاطلاع على المكانة التي تحتلها قيم حقوق الإنسان في المنهاج المدرسي المغربي.
- غرس واستنبات التربية على قيم حقوق الإنسان في المنظومة التربوية المغربية.
- تكوين تلميذ يتسم بمواصفات قيمية وأخلاقية كونية يحترم ثقافة الاختلاف وتقبل الغير.
- أجرأة قيم حقوق الإنسان في الواقع المعيش للتلميذ.

ويبقى هدفنا العام هو تقديم مساهمة متميزة تنضاف إلى الجهود المبذولة في حقل سوسيولوجي متجدد دائما وهو سوسيولوجيا التربية، وذلك بكل صدق وإخلاص وتواضع شديد.

5- سياق الإشكالية :

يقر العديد من علماء الاجتماع على أن عالم اليوم المتغير والمتجدد باستمرار وبوتائر سريعة في مختلف مجالات الحياة، يركن كله إلى المعرفة بمختلف أشكالها، وهذا يفرض بالضرورة تربية الجميع وتكوينه وتأهيله بما يحتاجونه من قيم ومعارف وثقافة، واتخاذ مواقف للاندماج السلس في سياقات هذا التحول والتغير. والمغرب كان على الدوام على وعي بقيمة المدرسة في هذا التغير، بحيث جعل تجويد منظومة التربية والتكوين أولوية وطنية بعد قضية الوحدة الوطنية، وجعل منهما توأمين، فلا تنفصل معركة الوحدة الوطنية عن معركة التربية والتكوين.

وتعد التربية على قيم حقوق الإنسان، من الضرورات التي أصبحت تفرضها أنماط التربية الحديثة، تماشيا والتغيرات التي عرفتها المجتمعات البشرية، فقد اتجه المنتظم الدولي إلى تشريع قوانين العلاقات الدولية وإرساء مبادئ حقوق الإنسان، من أجل عالم يسوده السلم والأمن والأمان والتعايش، عالم بدون صراعات ولا حروب، لذلك أقرت هيئة الأمم المتحدة عشرية التربية على حقوق الإنسان، وبعدها البرنامج العالمي للتثقيف على قيم حقوق الإنسان، تناشد فيه جميع الدول على تبني هذه المشاريع الإصلاحية وإدماجها في أنظمتها التربوية.

والمغرب كغيره من الدول، انخرط في هذا المسار الإصلاحي الجديد قناعة منه بأهمية التربية على حقوق الإنسان، وبدور قيمها في النهوض بالمجتمع.

في هذا السياق، ومن هذا المنطلق تأتي محاولة بحثنا هذا، للكشف على حقيقة تنزيل قيم حقوق الإنسان في المنظومة التربوية المغربية عموما وفي مادة الفلسفة على الخصوص، وذلك من خلال اعتماد السؤال الإشكالي التالي:

ما مدى تشبع تلاميذ السنة الثانية بكالوريا بقيم ومبادئ حقوق الإنسان، وإلى أي حد تساهم دروس الفلسفة في ترسيخ هذه القيم؟

6- أسئلة البحث :

يشتق من إشكالية البحث التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي آراء وتمثلات المتعلمين لمفاهيم وقيم حقوق الإنسان؟

2. ما مدى تشبع المتعلمين بقيم حقوق الإنسان سلوكا وممارسة ؟

3. ما مستوى حضور قيم حقوق الإنسان في منهاج مادة الفلسفة؟

4. ما درجة تضمن الكتاب المدرسي لمادة الفلسفة لمبادئ وقيم حقوق الإنسان؟

5. ما مكانة التربية على حقوق الإنسان في الممارسات البيداغوجية وما مدى تحديد المدرس في طرق وأساليب تدريسه لتتماشى وترسيخ هذه القيم؟

6. ما مدى تأثير المجتمع الافتراضي (اليوتيوبرز) على قيم حقوق الإنسان لدى المتعلمين؟

7- فرضيات البحث :

وللإجابة على هذه التساؤلات الإشكالية اقترحنا الفرضيات التالية:

الفرضية العامة: نفترض أن تلاميذ السنة الثانية بكالوريا متشبعون بقيم حقوق الإنسان، وأن دروس الفلسفة تساهم في بناء وترسيخ هذه القيم.

الفرضيات الجزئية:

1. هناك علاقة ذات أثر إيجابي بين ما درسه تلاميذ التعليم الثانوي التأهيلي في مادة الفلسفة، وبين تمثلاتهم وآرائهم لقيم حقوق الإنسان.

2. -نفترض أن الممارسة اليومية للمتعلمين تعكس تأثرهم بقيم حقوق الإنسان وتشبعهم بها سلوكا وممارسة.

3. يتضمن منهاج مادة الفلسفة حضورا قويا لقيم ومبادئ حقوق الإنسان.

4. نفترض أن قيم حقوق الإنسان التي يتضمنها الكتاب المدرسي كافية لترسيخ هذه الحقوق.

5. نفترض أن الأستاذ يعتمد الممارسات والطرق البيداغوجية الحديثة في التربية على حقوق الإنسان.

6. نفترض أن للمجتمع الافتراضي (اليوتيوبرز) تأثير سلبي على مستوى القيم لدى المتعلمين.

8- منهج البحث :

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل المذكرات والوثائق التربوية والكتب المدرسية وفي تحليل آراء ومواقف وتصورات متعلمي الثانوي التأهيلي، وكذا توجهات الأساتذة نظرا لدورهم في تكريس التربية على قيم حقوق الإنسان والسلوكات المرتبطة بها.

اعتمدنا أيضا المنهج التاريخي لرصد مختلف التغيرات التي شهدتها حقوق الإنسان، وعبرها منظومة القيم الحقوقية والسياسة التربوية بالمغرب، وأيضا المنهج الاحصائي الذي يعمل على تجميع المادة العلمية تجميعا كميا.

9- أداة البحث :

ولان المطلوب من المعلومات متصل ب"شعور المبحوثين، حاجاتهم، اتجاهاتهم وآرائهم نحو موضوع معين"، [2] اعتمدت كأداة لجمع البيانات على الاستمارة التي مر تصميمها بمجموعة من المراحل إلى أن وصلت إلى شكلها النهائي. كمرحلة أولى انطلقنا من محاولة

[2] - محمد حسن عبد الباسط، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبه، الطبعة السادسة، القاهرة، 1977، ص 301.

الاطلاع على مجموعة من الدراسات التي تناولت قيم حقوق الإنسان، والتي لها علاقة بموضوع دراستنا، وذلك لمعرفة الإجراءات المنهجية والمتغيرات والمؤشرات، التي استندت عليها هذه الأبحاث عند تصميم أدواتها ومقاييسها، وتتباين هذه الأبحاث التي تم الاطلاع عليها ما بين دراسات غربية وأخرى عربية، فتوصلت الباحثة إلى أن تلك الدراسات تختلف أدواتها حسب نوعية التعاطي مع المتغيرات والمؤشرات.

ويرجع ذلك في رأينا، إلى التعاريف والتفاسير التي أعطته تلك الدراسات لمفهوم التربية وقيم حقوق الإنسان والذي يتفاوت ضيقا وشمولية في الأدبيات النظرية للموضوع من جهة، وإلى نوعية العينة أو الفئة التي أجري عليها البحث من جهة أخرى، والتي قد تعكس مؤشرات قياس الآراء والتوجهات لفئة معينة تميزها عن غيرها من الفئات إلى جانب مؤشرات قياس السلوك ...إلخ، وكذلك لجأت الباحثة إلى الأخذ بآراء عدد من الأساتذة المتخصصين حول المؤشرات التي يمكن الأخذ بها لقياس السلوك القيمي.

وبناء على ذلك تم الانطلاق في تصميم أداة البحث بالاستناد على آراء وملاحظات الأساتذة من جهة، وبين مؤشرات وأدوات الدراسات التي تم الاطلاع عليها من جهة ثانية، وبما يتوافق وأهداف الدراسة موضوع البحث ونوعية المجتمع المدروس من جهة ثالثة، الأمر الذي كان يدفعنا من وقت لآخر إلى إجراء تعديلات، حذف وإضافة فقرات كانت تقتضيها طبيعة الدراسة وأهدافها وطبيعة المجتمع المدروس.

10-عينة البحث :

تم اختيار عينة البحث بطريقة "العينة الطبقية العشوائية ": لأنه الأسلوب الأنسب لدراسة المجتمع المدرسي إحصائيا. وقد مكن تطبيق هذا الأسلوب على عينة تتكون من 600 تلميذ وتلميذة تم استبعاد 61 فردا وذلك لعدة أسباب منها عدم إرجاع بعض المتعلمين للاستمارة، وعدم التزام البعض منهم بنوع من الجدية في ملء الاستمارة و في الاهتمام بالموضوع الذي يظهر في إعطاء إجابات عديدة على أسئلة تتطلب إجابة واحدة، إعطاء إجابات ناقصة، أو عدم ذكر المعلومات الشخصية، وبالتالي فالعدد الإجمالي للاستمارات المنتقاة انحصر في (539) استمارة، كما اشتملت العينة أيضا على125 مدرس ومدرسة لمادة الفلسفة يعملون بمؤسسات تعليمية مختلفة تابعة للمديرية الإقليمية بالرباط. وقد حرصنا على أن تكون الثانويات التي تم فيها إجراء البحث موزعة على كل الجماعات المكونة للمديرية الإقليمية وهي جماعة يعقوب المنصور، جماعة أكدال الرياض، جماعة حسان، جماعة اليوسفية.

ثانيا: التحقق من الفرضيات:

بالنسبة لتمحيص الفرضيات يمكن تلخيص ما توصلنا إليه في ما يلي:

1 – تمحيص الفرضية الأولى والثانية :

بعد استعراض نتائج البحث الميداني حول طبيعة ومستوى القيم الحقوقية لدى متعلمي السلك الثانوي التأهيلي، ومن خلال اعتماد المؤشرات التي تقيس منسوب القيم لديهم، خلصت الدراسة إلى أن:

– قيمـــة الحرية حظيت بالمرتبة الأولى، وتصدرت أعلى مراتب القيم الحقوقية بوزن نسبي يقدر بـــــ (63%). حيث برهنت النتائج على أن غالبية أفراد عينة البحث، لديهم إيمان قوي بحرية الرأي والتعبير، ويمتلكون قناعة راسخة بأنه من الواجب احترام حريات الآخرين، وأنه من الضروري توافر حدود تنظم تلك الحريات.

– قيمة المساواة احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي يقدر بـــ (56%)، حيث كشفت نتائج البحث الميداني على أن غالبية أفراد العينة، أثبتوا إيمانهم بهذه القيمة بين كافة الأفراد، بينما لم يكشفـــوا عن رغبتهم في المساواة بين الجنسين في العمل السياسي. وذلك راجع لعدم قبولهم بتصدر المرأة لمراكز صنع القرار السياسي على الخصوص.

– أما قيمة التسامح، فقد حصدت الرتبة الرابعة بنسبة مئويـــة تقدر بـــ (48%) ، فرغم تأكيد المتعلمين على أن المدرس –باعتباره القدوة والمثل الأعلى الذي يقتدي به المتعلم – متسامح عموما، إذا ما استثنينا طبعا بعض الحالات التي ترى العكس، إلا أن سلوكات المتعلمين جاءت مناقضة لذلك. وهذا راجع لمرحلة المراهقة وطبيعتها، التي يكون فيها المتعلم أكثر عرضة "للأحداث الحياتية الضاغطة. مما يسبب تدنيا في مستوى سلوكهم التسامحي، ويضعف تفاعلهم الاجتماعي، ويدخلهم في نزاعات وصراعات مع الآخرين كونهم غير ناضجين انفعاليا"...

– وقد احتلت قيمة الاختلاف، المرتبة الخامسة بوزن نسبي يقدر بـــ (45%)، فعند سؤال المبحوثين عن السلوك الذي سينتهجونه، تجاه الآخر المخالف لهم في الرأي على مواقع التواصل الاجتماعي، كانت اجاباتهم تتراوح بين الحوار، تقبل الرأي الآخر، الشتم أو التهكم، ثم الخذف. فحاز هذ الأخير على النصيب الأكبر، مما يدل على أن مواقف المبحوثين كانت تميل إلى حضور الأنانية وحب الذات ومحاولة إبرازها بالتعصب للرأي الواحد ومحاربة الرأي المخالف.

عموما، تشير النتائج السابقة إلى أن مستوى القيم الحقوقية لدى أفراد عينة البحث كان في مستوى متدني، حيث توصلنا إلى أن متوسط الدرجات الكلية لأفراد العينة المستوجبة في مجال القيم الحقوقية يقدر بـــ (52.2%)، وهذه نسبة ضعيفة، تشير إلى أن هناك نقصاً كبيراً لدى المتعلمين في مجال القيم الحقوقية التي تم قياسها. وهو ما يؤكد على محدودية الفرضيتين الأولى والثانية.

– 2تمحيص الفرضية الثالثة :

خلصت نتائج الدراسة التحليلية، إلى أن جل الوثائق الرسمية والتوجيهات التربوية المؤطرة للفعل التربوي بشكل عام وللدرس الفلسفي بشكل خاص، تدعو إلى التربية على القيم الإنسانية الكونية. وتسعى إلى بناء مواطن متشبع بهويته وانتمائه، منفتح على المجتمع العالمي، وتكوين متعلم متصف بالسلوك المدني ومندمج مع الآخرين في إطار الاحترام والتعاون والسلم والحوار.

وإذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بالوثائق الرسمية عموماً، فإن منهاج مادة الفلسفة لا يخرج عن هذا الإطار، مما يوضح بجلاء صحة الفرضية التي تقول: أن منهاج مادة الفلسفة يتضمن حضورا قويا لقيم ومبادئ حقوق الإنسان.

3–تمحيص الفرضية الرابعة :

يتضح من نتائج جرد القيم الحقوقية المتضمنة في الكتاب المدرسي، أن القيم الحقوقية تحضر بشكل مكثف في الكتاب المدرسي، ودليل ذلك هو ارتفاع نسبتها إلى 67,24%، وعليه فالكتاب المدرسي الخاص بمادة الفلسفة جاء كما أطلق عليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين حاملاً للقيم الحقوقية، وعمل فعلاً على تنزيل بنود وشروط دفتر التحملات بخصوص التربية على حقوق الإنسان. وهو ما يؤكد صحة فرضيتنا القائلة: أن قيم حقوق الإنسان التي يتضمنها الكتاب المدرسي كافية لترسيخها لدى المتعلمين.

4–تمحيص الفرضية الخامسة :

اتضح من خلال الدراسة الميدانية، وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج الاستمارة التي أنجزناها على عينة من المدرسين أن:

الممارسات البيداغوجية ترتكز بشكل أساسي على الجانب المعرفي والمنهجي أكثر من تركيزها على البعد القيمي. وتأثير ذلك بدى بينا من خلال الإجابات على الاستمارة التي أنجزناها على أفراد عينة البحث، والتي أكدت أن تغييب البعد القيمي في درس الفلسفة، من شأنه أن يجعل بناء وترسيخ القيم الحقوقية بعيد المنال وصعب التحقق.

وبخصوص طبيعة الصعوبات التي تعيق التربية على قيم حقوق الإنسان، يأتي في مقدمتها، من وجهة نظر الأساتذة، الصعوبات المرتبطة بطول المقرر الدراسي، وضيق الحيز الزمني المخصص له، أمام تحديات إتمام البرنامج قبل موعد الامتحان. مما يسمح بإعطاء الأولوية للمعرفة النظرية على حساب بناء القيم.

ولأن التربية على القيم تحتاج إلى مدرسين أكفاء تربويا واجتماعيا وقيميا، فقد وجهنا اهتمامنا لموضوع تكوين المدرسين من خلال الكشف عن مدى تلقيهم لأي نوع من التكوين في طريقة بناء القيم، فجاءت الآراء عند غالبيتهم منافية تماما رغم أنهم يرغبون ومستعدون لتلقي هذا التكوين. وبالتالي يمكن القول أن غياب أو ضعف التكوين في مجال التربية على القيم ، يؤثر سلبا على نجاعة وفعالية تربية التلاميذ والتلميذات على القيم.

بخصوص المؤشر الذي يدرس مدى توفر المؤسسة على نوادي حقوق الإنسان ومدى تفعيل أنشطتها، فقد تبين لنا أن هذه النوادي رغم تواجدها إلا أنها تظل حبيسة الوثائق في الواقع. ماعدا بعض المدرسين الذين يكابدون الإكراهات والصعوبات، مما يجعل تطبيقها على أرض الواقع يظل محدودا جدا ولا تستفيد منه إلا القلة القليلة. وبناء على هذه النتائج فقد تم تفنيذ الفرضية القائلة: أن الأستاذ يعتمد الأنشطة والطرق البيداغوجية الحديثة في التربية على قيم حقوق الإنسان.

5 – تمحيص الفرضية السادسة :

من الواضح أن أغلب المستجوبين قد صرحوا بأن للإعلام الرقمي تأثير كبير على المتعلمين وقيمهم واتجاهاتهم. حيث أكد أكثر من 78% بكون الإعلام الرقمي أصبح اليوم من أكبر الدوائر المؤثرة في الفرد، وفي قيمه وسلوكه، وفي تنامي منظومة التغير والتحول القيمي، لا سيما في الوقت الذي صرنا نشهد فيه توظيف غير رشيد لهذه التقنيات.

وبالتالي يمكن القول أن الفرضية السادسة التي تدرس مدى تأثير الإعلام على قيم واتجاهات المتعلمين قد تحققت.

ثالثا: خلاصة بأبرز النتائج:

– إلمام السياسة التربوية بمبادئ حقوق الإنسان بأجيالها الثلاثة، لما تمثله هذه القيم والمبادئ من أدوار هامة في مسلسل التنمية المستدامة.

– أن الخطاب الفلسفي التربوي هـــو خطاب يتوخى التربية على قيم حقوق الإنسان بجعلها كفايات حياتية وسلوكات تلازم الفرد والجماعة، غير أن هذا الخطاب لا يعدو أن يكون خطاباً تنظيرياً يفتـــقر على مستوى الأجرأة إلى رؤية استراتيجية وخطة واضحة تساعد على تنزيلها. كما أن رصد نوع من اللاتوازن بين القيم الحقوقية المتضمنة في المناهج والبرامج الدراسية وبين تلك المسطرة في ثنايا الكتب المدرسية، وأن حضور القيم الحقوقية بشكل قوي في بعض المواد وغيابها بشكل كلي في مواد أخرى، يجعل المواد منفصلة عن بعضها البعض، مما ينعكس سلباً على ترسيخ هذه القيم واستدماجها. وهو ما انتهى إليه تقرير المجلس الأعلى رقم: 17/1 الصادر في يناير 2017 حول القيم الحقوقية في المنظومة التربوية المغربية.

– أن التنزيل الفعلي لمضامين الإصلاح لم يرق إلى المستوى المطلوب، حيث انحصر في عملية إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج التربوية فيما سمي بتنقية المناهج من شوائب منافية للقيم الحقوقية، التعامل مع بعض المواد على أنها حاملة لقيم حقوق الإنسان، في حين أن التربية على حقوق الإنسان تتجاوز أن تكون مجرد اطلاع ومعرفة بمبادئ حقوق الإنسان. فهي أولاً وقبل كل شيء فكر ومواقـــف وممارسة ينبغي غرسها في ذهن المتعلم وفكره ووجدانه قبل سلوكه. وهذا لن يتأتى إلا من خلال دمقرطة العلاقات داخل الوسط التربوي من جهة، وإعادة النظر في طرق وآليات واستراتيجيات تنزيل هذه القيم من جهة أخرى.

– أن الكتب المدرسية حرصت فعلا على تنزيل المقتضيات والشروط التي سطرها الميثاق الوطني للتربية والتكوين والكتاب الأبيض، في انسجام مع المعايير الحقوقية التي حددها لسلك التعليم الثانوي التأهيلي ومواصفات تخرج المتعلمين والمتعلمات عند نهاية هذه المرحلة الدراسية. لكن هذا لا يعني أنها كانت موفقة تماماً، وإنما اعتبرها كأي منتوج بشري بعض الاختلالات تمت الإشارة إليها في ثنايا هذا البحث.

– أن مطلب الخصوصية المحلية، يمكن أن يبلغ مستوى التعارض الكلي أو الجزئي مع مبدأ الكونية، الذي تأسس عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المواثيق الدولية التي تلته. فعلى الرغم من التقارير التي تم صياغتها للبحث في إمكانية التوصل إلى توافقات بين معطى الكونية ومطلب الخصوصية، إلا أن ذلك لم يمكن من إيجاد مداخل عملية تساعد على تجاوز هذا المشكل.

– أن تداخل القيم وتعدد مرجعياتها (قيم العقيدة الإسلامية، قيم الهوية، المواطنة وحقوق الإنسان ومبادئها الكونية...)، يضع المتعلمين أمام مشكل الصراع بين هذه المرجعيات، وهو صراع تنمو حدته في الحياة اليومية، الأمر الذي يخلق هوة نفسية– اجتماعية لدى المتعلمين قد تقف حاجزاً يحول دون التفاعل الإيجابي مع القيم التي تدعو إليها الفلسفة.

– وفي محاولتنا لربط تراجع منسوب القيم لدى المتعلمين بالمدرس وبممارسته التربوية، توصلنا إلى أن التربية على القيم لا زالت تتم بالطرق والأساليب الكلاسيكية القديمة، القائمة على التلقين والحفظ، في ظل وجود حاجة ماسة إلى اعتماد طرائق تدريسية حديثة تقوم على التفاعل والتواصل والنقاش الفعال والمشاركة الهادفة والحوار الجاد الذي يغذي روح الفضول المعرفي وحب الاستطلاع ومناشدة الإبداع والابتـــكار.

– تلتهم الحصص الدراسية البرنامج التعليمي اليومي للمتعلم، دون ترك الفرصة ولا المجال لأنشطة النوادي التربوية التي يحقق فيها المتعلم ذاته وينشط فكره ويفرغ طاقاتـــه.

– تـــتأثر سيرورة بناء القيم الحقوقية بتمثلات المتعلمين لمادة الفلسفة عموماً، وبتمثلاتهم المرجعية التي شكلوها من مختلف مؤسسات التربية والتنشئة الاجتماعية كالاعلام، الأسرة، وسائل التواصل الاجتماعي. وهو ما يؤكد على تراجع دور مؤسسة المدرسة المفترض فيها غرس قيم حقوق الإنسان، وفي نفس الوقت، ارتبط هذا التراجع بالتقدم التكنولوجي، وتطور وسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي منح تأثيراً وقوة لهذه الأخيرة على حساب وظيفة المدرسة ومهمتها.

وفي الختام وجب أن نشير إلى أن الهدف من الخوض في موضوع التربية على القيم لم يكن هو شرب الكوثر من جماجم الموتى، على حد تعبير بنسالم حميش، بل كان هدفنا الأساسي هو ابراز أهمية دراسة القيم في ارتباطها بالتغير الاجتماعي وسوسيولوجيا التربية. ولا يمكن الإدعاء، بأننا قدمنا جوابا كافيا شافيا على هذا الموضوع، فهذا من باب المجازفة المنهجية التي لا يقول بها عاقل، لكننا في حدود هذا البحث المتواضع والذي لا نستهدف منه سوى فتح النقاش العلمي في مثل هذه القضايا الشائكة، ورغبة في فتح شهية الباحثين لاستكشاف جوانب المجهول في هذا الموضوع /الاشكالية.

المراجع والمصادر:

- أحمد الدريج، تطوير المناهج الدراسية والتحولات في المشهد التربوي المعاصر، مجلة علوم التربية، العدد 70، يناير 2018.
- أحمد شراك، الكتابة على الجدران المدرسية: مقدمات في سوسيولوجيا الشباب والهامش والمنع والكتابة، منشورات دار التوحيدي للنشر والتوزيع، الرباط، 2009.
- الفارابي (عبد اللطيف): «نحو ديداكتيك تدريس مفاهيم حقوق الإنسان»، (عالم التربية)، عدد 15، 2004.
- جمال فزة: سوسيولوجيا التنظيمات، أسس واتجاهات، دار ابي رقراق، الطبعة الأولى،2013.
- جمال فزة، التنمية انفتاح: في الحاجة المنهجية إلى إعادة تعريف التنمية، كتاب جماعي، العلوم الاجتماعية والتحولات المجتمعية إشكالات منهجية وموضوعاتية، تنسيق عبد الرحيم العطري، أشغال الندوة العلمية، ربيع العلوم الاجتماعية، جامعة الأخوية، أبريل2021.
- رحال بوبريك: المجتمع الصحراوي: "من عالم الخيمة إلى فضاء المدينة"، ط1، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق،2021.
- ربيع مبارك: نحن والتربية، دراسة في استراتيجية التربية والتنمية، مطبعة المعارف الجديدة، الدار البيضاء، 2013.
- عبد الرحيم العطري، أنتروبولوجيا الحج الاسلامي: من التجربة الدينية إلى النقد المنفتح، منشورات باب الحكمة، ط1، تطوان. المغرب، 2021.
- عبد الرحيم العطري، أعيان البوادي، آليات إنتاج الوجاهة الاجتماعية، الرحامنة نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، بكلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، سنة 2010/2009 .
- عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الحياة اليومية الرمزي أفقا للتفكير، دفاتر العلوم الانسانية، الرباط، الطبعة الأولى2018.
- عبد السلام فراعي: "التنمية المحلية، دوافعها وأقطابها"، مجلة القانون والاقتصاد، العدد التاسع، 1993.
- عبد القادر المحمدي، أنتروبولوجيا الجسد الأسطوري: بحث في الهوية والامتداد، مطبعة فاس بريس، 2013.
- عبد الله الخياري،" المدرسة ورهانات التربية على القيم"، التدريس، مجلة كلية علوم التربية، العدد 7، السلسلة الجديدة ، يونيو2015.
- لحبيب المعمري، البيروقراطية: يانوس أو العقل العملياتي في التنظيم، منشورات: قطب البحث: التراب، المجتمع، والتنمية المستدامة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الانسانية، ظهر المهراز، فاس، الطبعة الأولى 2020م.
- محمد بردوزي، علم النفس وفن التربية عند جان بياجي، منشورات ملتقى الطرق، الدار البيضاء، 2012 .
- محمد حسن عبد الباسط، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبه، الطبعة السادسة، القاهرة، 1977.
- محمد فاوبار، التربية على حقوق الإنسان ومزاحمة الواقع المعيش، مجلة عالم التربية، العدد15، السنة2004.
- محمد فاوبار، تنشئة الطفل على الهوية من خلال الكتاب المدرسي للغة الفرنسية في التعليم الاعدادي بالمغرب، مجلة الطفولة العربية، العدد الستون.
- نجلاء عبد الحميد راتب، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري، دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 1999.
- وطفة على (أسعد) وجاسم الشهاب (علي): علم الاجتماع المدرسي، بنيوية الظاهرة المدرسية، ووظيفتها الاجتماعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004.
- دليل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. تأليف الدكتور حاتم قطران 2004.

- دليل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تأليف الدكتور حاتم قطران 2004.
- تعريف منظمة اليونسكو للتربية على حقوق الإنسان أوردته في unesco.org
- «دليل التربية على حقوق الإنسان مع الشباب»، الموقع الإلكتروني للمجلس الأوروبي www.coe.int
- منظور اليونسكو للتعليم من أجل التنمية المستدامة ورد في http://ar.unesco.org
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، 2014 أيشي ناغويا، (اليابان) 12/10 نونبر.
- مبادئ تدريس حقوق الإنسان، الأمم المتحدة– نيويورك، 1989.
- «دور المدرسة في تنمية السلوك المدني»، منشورات المجلس الأعلى للتعليم رقم 2007/02، الرباط، يوليوز 2007.
- Alain Touraine, "Rationalite et politique dans l'entreprise "in l'entreprise et L'économie du 20 Siècle, T2 Edition, Puf, Paris,1966.
- Audigier (François) :« Enseigner la société, transmettre des valeurs. La formation civique et l'éducation aux droits de l'homme : une mission ancienne, des problèmes permanents, un projet toujours actuel ». Revue française de pédagogie, année 1991, volume 94, numéro 1.
- Cohen. J, «Changing Paradigms of Citizenship and the Exclusiveness of the Demos », SAGE (London, Thousand Oaks, CA and New Delhi), International Sociology, September 1999.
- Commission des droits de la personne et des droits de la jeunesse. Quebec : L'enseignement des droits et libertés, contenus, méthodes, approches. www.cdj.qc.ca
- François (Audigier), « l'éducation aux droits de l'homme ». Faculté de Genève.
- Nobert Elias : La société des individu, Paris, Fayard,1991.
- Pierre Bourdieu, Les idées pures n'existent pas : Sciences Humaines, N Spécial,2002.